

وزير الخارجية يطلع السادة التشريعية على جهود المملكة خلال رئاسة «قمة البحرين»

البحرين سلمت رئاسة القمة العربية إلى العراق وتستعد للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن



انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لتعزيز التعاون البناء بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والإطلاع على مستجدات الساحة المحلية والإقليمية والدولية. عقدت السلطة التشريعية أمس الإثنين اجتماعا مشتركا مع الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، وذلك للاطلاع على جهود مملكة البحرين خلال رئاستها للقمة العربية الثالثة والثلاثين، ومخرجات القمة العربية (٣٤)، التي عقدت في العاصمة العراقية «بغداد»، ومتابعة تنفيذ مبادرات «قمة البحرين».

رئاسة المملكة للقمة العربية كانت حافلة بالعمل السياسي والدبلوماسي الفاعل على كل الأصعدة

وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة مركز الاتصال الوطني:

تنظيم خدمات الاتصال المشتركة يعزز تطوير السياسات الموحدة



○ وزير الإعلام.

الاتصال بمملكة البحرين، متمنياً لجميع منتسبي القطاع التوفيق والتميز في المرحلة القادمة.

قطاعات الخدمات المالية والاتصال الحكومي والموارد البشرية يعد نموذجاً متميزاً يسهم في وضع سياسات موحدة وأسس مشتركة تضمن متابعة تنفيذها وفق أعلى مستويات الجودة، فضلاً عن الاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة استناداً إلى معايير مهنية واضحة وشاملة. وأعرب عن تطلعه إلى مرحلة جديدة من العمل الاتصالي الحكومي، مبنية على ما تحقق من إنجازات، ليؤسس النموذج الحكومي بذلك نهجاً متجدداً للعمل بروح الفريق الواحد في قطاع

ويمناسية صدور قرار تنظيم خدمات الاتصال المشتركة، أشاد وزير الإعلام بهذا القرار، مبيناً أنه يأتي إيماناً بالدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع الاتصال في دعم الجهود والمبادرات الحكومية، مما يعكس الالتزام الراسخ بتطوير منظومة الاتصال الحكومي بما يتماشى مع الأهداف والتطلعات المنشودة. وأشار الوزير إلى أن التوجه الحكومي نحو تنظيم الخدمات المشتركة في

أكد الدكتور رمزان بن عبدالله النعيمي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة مركز الاتصال الوطني أن جهود تعزيز كفاءة قطاع الاتصال الحكومي مستمرة من خلال التنفيذ الفعّال للخطط والمبادرات النوعية التي تسهم في تطوير القطاع وتعزيز دوره كرافد مهم للمسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبمتابعة مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وقال إن سموه قام بدور محوري في تمثيل البحرين في المحافل الدولية والإقليمية الكبرى، مؤكداً ثوابت السياسة البحرينية وأهمية تنفيذ مخرجات قمة البحرين. وأشار وزير الخارجية إلى أن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حرص على المشاركة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (سبتمبر ٢٠٢٤)، والقمة الخليجية الأوروبية في بروكسل (أكتوبر ٢٠٢٤) والقمة الخليجية في دولة الكويت (ديسمبر ٢٠٢٤)، وإبراز موقف المملكة من التطورات الأوضاع الإقليمية، وجهودها في دعم إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة. وقال إن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وجه بتشكيل لجنة وطنية متخصصة برئاسة وزير الخارجية، لمتابعة تنفيذ مبادرات قمة البحرين، مشيراً إلى أن اللجنة وضعت آليات وخططا عملية بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمات الدولية، وأن الوزارة رفعت تقريراً مفصلاً بهذا الخصوص إلى مجلس جامعة الدول العربية وإلى القمة العربية في بغداد، مؤكداً أن الوزارة سوف تستمر في مواصلة جهودها لمتابعة تنفيذ كل المبادرات.

وقال إن مملكة البحرين رغبة منها في إرساء نظام مؤسسي ومستدام لمتابعة تنفيذ المبادرات الصادرة عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشكل منظم وفعال، فقد ضُمّت تقريرها عدداً من التوصيات اللازمة لضمان متابعة التنفيذ.

وأشار وزير الخارجية إلى أن وزارة الخارجية شاركت في مختلف المؤتمرات والملتقيات والمنسديات واجتماعات الوزارية الإقليمية والدولية بهدف حشد الدعم اللازم لمبادرات وقرارات القمة العربية التي استضافتها مملكة البحرين، بما يسهم في تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذها. وقال إن الوزارة ركزت على التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين وعقد لقاءات مع وزراء الخارجية في مختلف دول العالم، ومع المنظمات الإقليمية والدولية. كما شاركت في عديد من الاجتماعات بالفضية الفلسطينية والوضع في قطاع غزة، ومن بينها اجتماع مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان واجتماعات التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، واجتماعات اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة.

وأضاف أن جلالة الملك المعظم كلفه بالقيام بزيارة الجمهورية العربية السورية، ونقل رسالة خفية من جلالته إلى فخامة الرئيس أحمد الشرح لتأكيد موقف المملكة المساند والداعم للقيادة السورية الجديدة في جهودها لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في سوريا وتلبية تطلعات شعبيها الشقيق.

وأضاف أن مملكة البحرين خلال رئاستها للقمة العربية استضافت الدورة الـ٤٥ لمجلس وزراء الإعلام العرب، واجتماع الدورة الـ٤٥ لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في إطار جهودها لتعزيز العمل العربي المشترك.

وأوضح أن مملكة البحرين سعت إلى دعم جهود تنفيذ قرارات القمة العربية المتعلقة بالفضية الفلسطينية والأوضاع في غزة، ومستجدات الأحداث في سوريا، ولبنان والسودان والصومال.

وأكد وزير الخارجية أن هذه الجهود التكمالية أكدت التزام مملكة البحرين بدورها المحوري في دعم مسيرة التعاون والتكامل العربي خلال رئاستها لقمة البحرين، وحرصها على البناء المؤسسي والفاعلية السياسية لتعزيز التضامن العربي وخدمة قضايا الأمة، والدفاع عن مصالحها وأمنها القومي.

وأطلع وزير الخارجية ممثلي السلطة التشريعية على جهود مملكة البحرين للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة (٢٠٢٦-٢٠٢٧)، والأهداف التي تسعى المملكة إلى تحقيقها خلال عضويتها، بما في ذلك الدعوة إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وتوحيد الجهود الدولية لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، مشيراً إلى أن السياسة الخارجية للمملكة تقوم على ثلاثة م ركزت أساسية: وهي: السلام، وحماية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

على المستويين العربي والدولي، وما حققته من نجاح وتميز خلال رئاسة الدورة الـ ٣٣ للقمة العربية. وقال رئيس مجلس الشورى إن رئاسة مملكة البحرين للقمة العربية في دورتها الـ ٣٣، شكلت محطة مهمة وبارزة في مسيرة العمل العربي المشترك، وشهدت حراكاً عربياً مثمراً يترجم حرص مملكة البحرين والتزامها بتعميق آليات وسبل التعاون العربي الذي يحقق التطلعات التنموية للشعوب العربية.

ومن جانبه أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، أن التوجيهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عامل البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أكدت ضرورة اطلاع السلطة التشريعية على الجهود التي قامت بها مملكة البحرين خلال رئاستها للقمة العربية الثالثة والثلاثين التي استضافتها المملكة في ١٦ مايو ٢٠٢٤.

وقال إن جلالة الملك المعظم شرفه بتكليفه برئاسة وفد مملكة البحرين إلى القمة العربية الرابعة والثلاثين، والقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة، اللتين عقدتا في العاصمة العراقية بغداد.

وأضاف إن رئاسة مملكة البحرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في دورته الثالثة والثلاثين، كانت حافلة بالعمل السياسي والدبلوماسي الفاعل على كل الأصعدة، لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها قمة البحرين، والمبادرات التي تقدمت بها المملكة واعتمدها القمة.

وقال إن جلالة الملك المعظم وتوجيهات الحكومة برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حرصت مملكة البحرين على التفاعل الإيجابي مع قرارات ومبادرات القمة وما تتطلبه من عمل سياسي ودبلوماسي فاعل ومؤثر ومتابعة مستمرة.

وأكد وزير الخارجية أن جلالة الملك المعظم، قاد التحرك السياسي والدبلوماسي لمملكة البحرين لترجمة قرارات قمة البحرين إلى خطوات عملية ذات أثر ملموس، وحرصت جلالته على التواصل المباشر مع قادة الدول المؤثرة عالمياً لدفع مخرجات القمة نحو التنفيذ، وتأكيد الدعوة إلى السلام العادل والشامل في المنطقة والعالم.

وأشار إلى أن جلالته شدد في كلمته الافتتاحية لقمة البحرين على مركزية القضية الفلسطينية، وأكد أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يتطلب موقفاً عربياً ودولياً موحداً، مع الدعوة إلى إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، ووقف الحرب على قطاع غزة، وكسب تأييد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حل الدولتين.

وقال إن جلالة الملك المعظم ترأس مع فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية القمة العربية غير العادية (قمة فلسطين)، التي عقدت في القاهرة في ٣ مارس ٢٠٢٥، والتي اعتمدت الخطط المصرية للتعاافي وإعادة إعمار قطاع غزة، وحشد التأييد والدعم الدولي لتمويل ومساندة تنفيذ هذا المشروع الحيوي الإنساني.

وتحدث وزير الخارجية عن دور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل

وراس الاجتماع من جانب مجلس النواب، أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب، ومن جانب مجلس الشورى علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ومن جانب الحكومة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية. كما شهد الاجتماع حضور رئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بكلا المجلسين، وعدد من كبار المسؤولين من وزارة الخارجية، ووزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب، والأمانة العامة لمجلس الشورى والأمانة العامة لمجلس النواب.

وفي بداية الاجتماع، أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، أهمية مواصلة الاجتماعات الثنائية، والتي تأتي ضمن التعاون البناء بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم. ومشيداً بما توليه مملكة البحرين من حرص واهتمام لدعم مسيرة العمل العربي المشترك، والدفع بمساراتها نحو آفاق أرحب من الشراكة الأخوية والاستراتيجية، ودعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وتأكيد موقف مملكة البحرين الثابت في دعم حل الدولتين، والخطوة لإعادة إعمار غزة.

ومعرباً عن تقديره لوزير الخارجية، لإطلاع أعضاء السلطة التشريعية على جهود مملكة البحرين خلال رئاستها للقمة العربية الثالثة والثلاثين، وتوحيد الرؤى للسياسة الخارجية الحكيمة، القائمة على الاعتدال والتوازن والانفتاح، وتعزيز العلاقات العربية، ودعم القضية الفلسطينية، ومتابعة تنفيذ مخرجات ومبادرات «قمة البحرين»، من خلال آليات التعاون العربية والشركات الدولية.

ومشيراً إلى حرص السلطة التشريعية على دعم نتائج قمة البحرين في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، وإبراز جهود مملكة البحرين الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية المستدامة، وإحلال السلام العادل والدائم في المنطقة.

ومثمناً جهود وزارة الخارجية لثيل التأييد العربي والإقليمي والدولي، لترشح مملكة البحرين للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتأييد مبادرة مملكة البحرين بإقرار «اليوم الدولي للتعايش السلمي»، الذي يعكس الالتزام المشترك، وتعزيز التسامح والسلام والتعايش الإنساني، ونصرة القضايا العادلة في المحافل الدولية.

من جانبه، أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أن الرؤى السامية والتوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، شكلت الركيزة والقاعدة الرصينة لتمييز مملكة البحرين في رئاسة الدورة العادية الـ ٣٣ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، والدفع نحو المزيد من أفاق العمل المشترك بين الدول العربية، والداعم للقضايا العربية والتنمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، منوهاً بمواقف مملكة البحرين الراسخة والمساندة لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

وأوضح رئيس مجلس الشورى أن المبادرات النوعية والشاملة التي قدمتها مملكة البحرين، وأقرت في «قمة البحرين»، عكست النهج الثابت لجلالة الملك المعظم، أيده الله، في دعم الجهود والمساعدات الحثيثة لترسيخ مبادئ وقيم السلام والتعايش والتآخي بين الدول والشعوب، وتعزيز استقرار في المنطقة، إلى جانب ضمان توافر الخدمات الأساسية للمتضررين من الصراعات والنزاعات، ومواصلة التعاون بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على الجهود المتواصلة والحيثية، التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من أجل استدامة التطور والتنمية الوطنية، وتأكيد الدور الذي تضطلع به مملكة البحرين في بناء شراكات مثمرة مع الدول العربية، بما يعزز مسارات التعاون والتنسيق في شتى المجالات، معرباً عن الشكر والتقدير لسعادة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، لما يوليه من اهتمام بإطلاع السلطة التشريعية على الإنجازات الدبلوماسية التي تحققتها مملكة البحرين